



أ.د. محمد بن حمود الطريقي •

أمام الشورى.. أوراق الحماية الأولى بالحماية!

الصدّات في كثير من القضايا الحساسة في هذا الاتجاه، حملتها ربح البيروقراطية والروتين المعطل والجمود المقصود، في حين أن قيادتنا السعودية أعلنت الحرب على هذه الثلاث! ودعمت سبل التجديد والتطوير والانفتاح، ولعب مجلس الشورى دوراً هاماً يشهد له في هذا الاتجاه، عبر ما يقارب الألف جلسة عقدها المجلس، ومن خلال أكثر من ألف قرار لا تنتقص أي منها، ولكن لنا الحق في تعزيز التذكير الدائم بها، وخاصة فيما يتعلق بقراراتنا الإنسانية التي جعلت على سبيل المثال لا الحصر تبان وجهات النظر بين مجلسي الشورى والوزراء بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لمراكز التأهيل الأهلية للمعوقين من الموضوعات التي لا تزال تحت الدراسة لدى الهيئة العامة والمجلس واللجان المتخصصة والخاصة إلى قبل شهر مضت.

أما قضايا الحماية الإنسانية خاصة ما تعلق منها بالإدمان، فهي التي تعتبر نموذج التغيير في الأولويات، ونحن إذ نجد استراتيجياتنا الوطنية في هذا الإطار الأقدّر عالمياً وبجدارة في التعامل مع هذه المشكلة فضلاً عن دور الجهات الأمنية واللجان والهيئات المتخصصة، إلا أننا ندعو إلى الخلاص من معقدات المسيرة من خلال جراحة الرأي في الاعتراف بحجم المشكلة، وبناء الاستراتيجيات ذات الحلول المجدبة التي تنحي البيروقراطية المؤسسية جانباً، لتتبنى كل الاقتراحات الهادفة ذات الصلة بإطار الرعاية المجتمعية الإنسانية، وإن كانت هذه المبادرات تدعو إلى الحماية الإنسانية، فإننا ندعو بدورنا مجلس الشورى ليكون أول الداعمين لها، لأنها كما تدعو للحماية فهي الأولى بالحماية!

أمام مجلس الشورى هذه الأوراق وهو الجهة المؤتمنة على قضاياها، وكل متطلبات الانطلاق متوفرة بدعم القيادة وتوجهاتها واتساق رؤيتها مع التطلعات المعقودة، وما على المجلس إلا المبادرة.. فهل تكون المبادرة.. ومتى؟

بين الرأي السديد، والتنظيم الحكيم، والمسؤولية الوطنية والمواطنة، حدد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله- مساحة المشاركة والدور المنوط بمجلس الشورى، عندما خاطب المجلس قائلاً: «لقد كنتم خير معين على التطوير بما عرضتم من آراء سديدة، وما اقترحتم من تنظيمات حكيمة، ولا يراودنا أي شك إنكم ستواصلون القيام بدوركم الهام متحملين مسئوليتكم أمام الله ثم أمام وطنكم ومواطنيكم» من هنا ينظر الكيان المجتمعي السعودي إلى هذا المجلس على أنه خيار استراتيجي منظم لقضايا المواطن السعودي من زاوية الدعم المسؤول للقيادة، وقناة اتصال وتواصل تسير باليات منظمة لتعيين مصلحة الوطن ومصالح المواطن.

وإذا كان جميعنا يدرك حجم المسؤولية المنوطة بهذا المجلس وأعباءها ضمن دوره الدستوري، فإننا نتطلع بعين هذا الدور ليعمل المجلس وضمن منظومة أولوياته لقضايا الأمن المجتمعي الإنساني، والتي تصدرها قضايا الإعاقة والتأهيل ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وقضايا المخدرات والإدمان على وجه العموم، وهي القضايا التي لا بد أن يكون مجلس الشورى رائداً في ترجمة الحلول الفعلية لها، وضمن مساحة دوره الدستوري: بالرأي الذي يوفر متطلبات الرعاية الشاملة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وقضايا الشباب وحمايتهم من أفات الإدمان، وبالتنظيم الذي يوجه هذه الرعاية نحو تفعيل المنسق ذي الآليات المرتبة والمسؤوليات المحددة، وبالمسؤولية التي تضع اعتبارات الأمن الاجتماعي وقضايا الحماية الإنسانية درعاً واقياً لتماسك وحدة المجتمع السعودي، وأرضاً خصبة لبناء كيان أكثر قوة وعزة وتأهيلاً للتعاطي مع متغيرات العصر، وقرع أبواب المستقبل بكل ثقة واستقرار واستدامة.

إننا ومن خلال مسيرة عمرها من أعمارنا في قضايا الإعاقة والتأهيل والحماية الإنسانية، تلاطمتنا أمواج